الأمم المتحدة
A/RES/79/329
الجمعية العامة
Distr.: General
5 September 2025

الدورة التاسعة والسبعون

البند 125 (أ) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

قرار اتخذته الجمعية العامة في 5 أيلول/سبتمبر 2025

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/79/L.127)]

329/79 - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك أحكام الفصل الثامن بشأن الترتيبات الإقليمية،

وإذ تشير أيضا إلى مبادئ الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي المعتمد في لومي في عام 2000[1]،

وإذ تشير كذلك إلى جميع قراراتها ذات الصلة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولاسيما القرارات 218/55 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 48/56 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 48/57 المؤرخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 و 213/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 296/61 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2007 و 310/63 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2009 و 274/65 المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2011 و 302/67 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2013،

وإذ تضع في اعتبارها جميع القرارات والبيانات الرئاسية السابقة ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، ولا سيما القرارات 1809 (2008) المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2008 و 2033 (2012) المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 2012 و 2320 (2016) المؤرخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 و 2378

(1) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2158, No. 37733.

الرجاء إعادة استعمال الورق

(2017) المؤرخ 20 أيلول/سبتمبر 2017، وكذلك البيان الرئاسي المؤرخ 31 آب/أغسطس 2022[2]، التي أكد فيها رئيس المجلس أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وإذ تشير إلى قرار المجلس 2457 (2019) المؤرخ 27 فبراير/شباط 2019 بشأن إسكات البنادق في أفريقيا، فضلا عن أهمية تسريع التقدم في تحقيق خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[3]،

وإذ تحيط علما بآخر تقرير للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية[4]، وبتقارير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، المقدمة عملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2014[5]،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر قمة المستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي اعتُمد فيه القرار 1/79 بشأن "ميثاق المستقبل" ومرفقيه، والذي أعيد فيه تأكيد الحاجة إلى تعزيز الشراكات لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بما يشمل عملياتها لدعم السلام وتدابيرها لإنفاذ السلام المأذون بها من مجلس الأمن لصون أو استعادة السلام والأمن الدوليين، وشُجِّع فيه الأمين العام على عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية المعنية لمناقشة المسائل المتعلقة بعمليات السلام وبناء السلام والنزاعات،

وإذ تشير إلى أن تنمية أفريقيا أولوية ثابتة من أولويات الأمم المتحدة، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل على تلبية الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا، وإذ تلاحظ اتساع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وازدياد مسؤوليات الأمم المتحدة في دعم خطة عام 2063،

وإذ ترحب في هذا الصدد بانعقاد المؤتمر السنوي الثامن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مستوى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وما تمخض عنه من نتائج ترمي إلى تعزيز الشراكة بين المنظمتين في مختلف المجالات، والذي استعرض فيه المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، ورحبوا فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ الأطر المشتركة الثلاثة، وإذ تشير إلى قرارها 254/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المتعلق بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027،

وإذ ترحب أيضا بإقامة الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة بين نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز

(2) S/PRST/2022/6.

(3) القرار 1/70.

(4) A/79/302-S/2024/600.

(5) S/PRST/2014/27؛ انظر *قرارات ومقررات مجلس الأمن، 1 آب/أغسطس 2014 - 31 تموز/يوليه 2015* (S/INF/70).

التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على أساس المشورة المستمدة من المنتديات المشتركة على مستوى النظراء بين المنظمتين التي يتباحث فيها أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي والمديرون المعنيون من الأمم المتحدة بشأن الأولويات والسياسات المشتركة،

وإذ تؤكد من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة التي أنيطت بها مسؤوليات مسائل الإدارة والميزانية، وإذ تؤكد من جديد أيضا دور اللجنة الخامسة في إجراء تحليل واف للموارد البشرية والمالية والسياسات ذات الصلة، والموافقة عليها، بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال والكفؤ لكافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وتنفيذ السياسات في هذا الصدد،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن 2719 (2023) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي أكد فيه المجلس من جديد، في جملة أمور، تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تعزيز تولي زمام الأمور على الصعيدين الإقليمي والوطني، وشدد فيه على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، بموجب الميثاق، عن صون السلام والأمن الدوليين، ووافق فيه على النظر في الطلبات المقدمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على أساس كل حالة على حدة، للحصول على إذن من مجلس الأمن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب الفصلين السابع والثامن من الميثاق، بغية الحصول على تمويل لتلك العمليات من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وإذ تشدد في هذا الصدد على أهمية ضمان توافر تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لهذه العمليات لتعزيز فعاليتها وتأثيرها، استنادا إلى الترتيبات والإجراءات المالية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2719 (2023)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 76/305 المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022، بشأن تمويل بناء السلام، وقرارها 78/257 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، بشأن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، اللذين أكدت فيهما الجمعية العامة من جديد أهمية كفالة التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به والمطَّرد لبناء السلام، ولاحظت فيهما أن مبلغ التبرعات ما زال غير كاف لتلبية الطلبات المتزايدة على الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام، ولاحظت فيهما أيضا محدودية قاعدة الجهات المانحة لهذا الغرض، ولاحظت فيهما كذلك أن التبرعات ينبغي أن تظل المصدر الرئيسي للتمويل،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين في دعم وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة المنظومة الإنمائية على الصعيد القطري، وبضرورة مواصلة تعزيز نظام المنسقين المقيمين لضمان تقديم دعم أكثر فعالية واتساقا للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وإذ تشدد على أن توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، في حدود الولايات والموارد القائمة، أمر أساسي لتوفير استجابة متسقة وفعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية، في أفريقيا وغيرها،

وإذ تسلم بأهمية دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامها في صون السلام والأمن في أفريقيا، وإذ تلاحظ مع القلق التحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك أثناء تخفيضها وتصفيتها، وإذ تؤكد ضرورة كفالة الانتقال السلس والحفاظ على المكاسب التي تحققت في سبيل إحلال السلام والأمن،

وإذ تسلّم بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين يمكن أن يحسن الأمن الجماعي، وإذ تعترف بولاية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا عملا بالبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير إلى التوقيع في 19 نيسان/أبريل 2017 على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في القارة الأفريقية، وإذ تشير أيضا إلى التوقيع في 18 أيلول/سبتمبر 2018 على مذكرة التفاهم بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال بناء السلام، وإلى الإعلان المشترك الموقع بين المنظمتين في 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي حدد المبادئ التوجيهية التي يقوم عليها التعاون والتآزر بين المنظمتين في التعامل مع النزاعات والأزمات في أفريقيا، وقد يستمر في توجيه الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في سياق مواجهة تحديات السلام والأمن معاً، مما عزز المشاورات بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن،

وإذ ترحب في هذا الصدد بالاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثامن عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن، الذي عقد في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في نيويورك، وإذ تنوه بالبيان المشترك الذي اتفق عليه أعضاء المجلسين بعد ذلك الاجتماع[6]،

وإذ ترحب أيضا في هذا الصدد بانعقاد الاجتماع التشاوري الرابع والعشرين لفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في 17 شباط/فبراير 2025، الذي استعرض حالة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعُرضت فيه آخر المستجدات بشأن تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإذ تشيد بالجهود المتواصلة لدعم ذلك الإطار الهام لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بشأن السلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي،

وإذ تلاحظ أن إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان هو بمثابة وثيقة سياساتية شاملة للتعاون في مسائل حقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تعيد تأكيد الأهداف المشتركة والالتزام الثابت للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإذ تلاحظ أيضا الحوار الرفيع المستوى الثاني بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، الذي عقد في 15 أيار/مايو 2025، والذي أكد أهمية تنفيذ إطار العمل،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأعضاء الأفارقة الثلاثة غير الدائمين في مجلس الأمن كأداة لإبراز مصالح أفريقيا في المجلس، وإذ تعترف بجهود التنسيق التي يبذلونها مع الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، وإذ ترحب في هذا الصدد بتنظيم الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الحادية عشرة بشأن السلام والأمن في أفريقيا (عملية وهران)، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2024 في وهران بالجزائر،

وإذ ترحب أيضاً بالجهود البحثية والأكاديمية الأفريقية الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة، الذي يعقد سنوياً في مصر، والذي

(6) S/2024/762، المرفق.

اســتهدفت الاســتنتاجات التي خلص إليها في دورته الرابعة المعقودة في تموز/يوليه 2024، المســاهمةَ في تعزيز تفعيل الترابط بين السلام والأمن والتنمية، وكذلك بناء السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ ترحب كذلك بالمؤتمر السياساتي الأول للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز الترابط بين السلام والأمن والتنمية (عملية طنجة)، الذي عقد في تشـــرين الأول/أكتوبر 2022 في طنجة، بالمغرب، والذي ركز على تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الدوافع الهيكلية للنزاعات في أفريقيا بشكل ملموس،

وإذ تقر بما لشـــراكات أفريقيا الاســـتراتيجية من أهمية متزايدة لتنمية القارة، وإذ تعرب عن تقديرها للدور النشـــط الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيســـير هذه العلاقات لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا على نحو أفضل،

وإذ تشـــير إلى قرارها 263/79 المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 2025 الذي شـــددت فيه، ضـــمن جملة أمور، على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصـادية الإقليمية، لمتابعة أولويات التنمية الأفريقية بما يتماشـى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063 ومشـــاريعها الرئيســـية التي قد تتطلب مســـاعدة مالية وتقنية من الأمم المتحدة في حدود الموارد المتاحة، وضـــرورة قيام وكالات الأمم المتحدة، تمشـــيا مع ولاية كل منها، بتعزيز علاقتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى أن خطة عام 2030 تؤكد التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية، وإذ تشـــير كذلك إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في ســـبيل تحقيق التنمية المســـتدامة في أفريقيا وإلى أهمية الوفاء بجميع الالتزامات بالنهوض بالعمل في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

واقتناعا منها بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيسـهم في النهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي،

1 – ***تقر*** بـأن التعـاون بين الأمم المتحـدة والاتحـاد الأفريقي مفيـد لأغراض منهـا النهوض بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

2 – ***تشـدد*** في هذا الصـدد على ضـرورة اتخاذ تدابير مسـتمرة لتحسـين فعالية وكفاءة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التصـدي للأخطار التي تهدد السـلام والأمن والعقبات التي تعترض سـبيل التنمية، وكذلك تعزيز حقوق الإنسـان في أفريقيا، وتقر بالدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك ووحدة الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة في تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبالدعم الذي تقدمه تلك المؤسسات لهذا المسعى؛

3 – ***تسـلم*** بأن خطة عام 2063: أفريقيا التي نصـبو إليها، تجسـد الالتزام بالرؤية الأفريقية الجامعة الرامية إلى تحقيق التكامل والازدهار والســـلام لأفريقيا بأيدي مواطنيها وإلى جعل القارة قوةً دينامية على الساحة الدولية؛

السلام والأمن

4 - ***تؤكد من جديد تصميمها*** على اتخاذ خطوات فعالة لمواصلة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، ولا سيما في مجال السلام والأمن، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزته القارة الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في مختلف مراحل جهود إحلال السلام، بما في ذلك حل النزاعات ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والحفاظ السلام؛

5 - ***تشير*** إلى أن مجلس الأمن هو المسؤول في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكثف، حسب الاقتضاء، وفي حدود الموارد المتاحة، المساعدة التي تقدمها إلى الاتحاد الأفريقي في تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك القدرات المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين عند اللزوم؛

6 - ***تشجع*** الجهود التي تواصل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن بذلها، بوصفها إطارا هاما لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بشأن السلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وتتطلع إلى الاجتماع المقبل لفرقة العمل المقرر عقده في عام 2026؛

7 - ***تشدد*** على أن اعتماد قرار مجلس الأمن 2719 (2023) بالإجماع يمثل معلما رئيسيا في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وترحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد نحو تنفيذ القرار، ولا سيما من خلال إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واعتماد خريطة الطريق لتنفيذ القرار 2719 (2023)؛

8 - ***تشير*** إلى أن المسار المتبع في الإذن بالولاية بموجب قرار مجلس الأمن 2719 (2023) سيشمل عددا من العناصر، بما في ذلك مسودة لمفهوم العمليات يُعدها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة وبالتشاور مع البلد المضيف المعني؛

9 - ***تؤكد*** أهمية تنفيذ القرار 2719 (2023)، على أساس كل حالة على حدة وبالصورة المبينة في ذلك القرار، مع مواصلة اتباع نهج متكامل في معالجة حالات النزاع على نحو شامل، من خلال ضمان استمرار الاستعداد الكافي للقدرات والنظم والإجراءات والعمليات، فضلا عن المساءلة المشتركة والاستعداد المؤسسي والفعالية المؤسسية، لتنفيذ واستمرار عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمقرر أن يأذن بها مجلس الأمن؛

10 - ***تؤكد من جديد*** أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لضمان أن تكون عمليات حفظ السلام ودعم السلام، بما في ذلك إنفاذ السلام، التي يأذن بها مجلس الأمن، مؤطرة وموجهة باستراتيجية سياسية شاملة ونهج غير عسكرية أخرى، وأن يتم نشرها بولايات واضحة ومتسلسلة ومحددة الأولويات، وباستراتيجيات خروج واقعية وقابلة للتحقيق وبخطط انتقال قابلة للتطبيق، وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات؛

11 - ***تشدد*** على أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، لتحسين التعاون والتنسيق في مجال بناء السلام، بطرق منها التحليل المشترك

والتخطيط الاستراتيجي الفعال، لزيادة أوجه التآزر وكفالة الاتساق والتكامل بين هذه الجهود، وتتطلع إلى نتائج استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 الذي تتولى سلوفينيا ومصر معاً مهمة تيسيره؛

12 - ***تحث*** جميع أصحاب المصلحة المعنيين على كفالة توفير تمويل كاف ومطَّرد وقابل للتنبؤ به لبناء السلام، في أفريقيا وغيرها، وترحب في هذا الصدد بما قررته في قرارها 257/78 من الموافقة على تخصيص 50 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الاشتراكات المقررة سنويا، في إطار المنح والتبرعات، لتمويل حساب بناء السلام، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم التبرعات لبناء السلام وزيادتها، بما في ذلك إلى صندوق بناء السلام, لضمان توافر موارد كافية لدعم بناء السلام، وتشير في الوقت نفسه إلى أن تقديم الاشتراكات المقررة لتمويل بناء السلام يمثل التزاما مشتركا من الدول الأعضاء ببناء السلام والحفاظ عليه، وتعيد التأكيد على المسؤولية الرئيسية للحكومات والسلطات الوطنية عن عملية تحديد أولويات واستراتيجيات وأنشطة بناء السلام والحفاظ عليه وعن تسييرها وتوجيهها، وعلى امتلاك تلك الحكومات والسلطات زمامَ تلك العملية؛

13 - ***تثني*** على التعاون الجاري بين مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار مصفوفة التعاون بين مكتب شؤون نزع السلاح والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم شهر العفو الأفريقي وغير ذلك من تدابير تحديد الأسلحة، وتهيب بالدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، تكثيف دعمها لأفريقيا والتعاون معها في هذا الصدد لتعزيز الجهود الجارية لتحقيق هدف إسكات البنادق في القارة؛

14 - ***تحث*** الشركاء الدوليين، بما يشمل الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على تنسيق جهودهم المتعلقة ببناء السلام في أفريقيا، مع جهود بناء السلام التي تقودها البلدان والجهود المدعومة إقليميا وقارّيا، وذلك بطرق منها الدور الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي ومركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛

15 - ***ترحب*** باعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، المتوائمة مع الخطاب الدولي الآخذ في التطور بشأن بناء السلام والحفاظ عليه والاحتياجات الفعلية للبلدان الخارجة من النزاعات في أفريقيا، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم، في حدود الموارد المتاحة، آليات وعمليات توطيد السلام، بما في ذلك منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهيكل الحوكمة في أفريقيا، وإطار الاتحاد الأفريقي للإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، لكي تسهم بشكل كامل في مبادرات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وفي جهود بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع؛

16 - ***ترحب أيضا*** في هذا الصدد بإنشاء وتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الذي يتخذ من القاهرة مقرا له، وتهيب بالدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية أن تدعم، في حدود الموارد المتاحة، الاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل المركز بصورة ناجعة لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بنجاح بوصفه الجهاز الرئيسي داخل الاتحاد الأفريقي المسؤول عن أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا, مع الأخذ في الاعتبار أن التشاور الأقوى بين المركز ومكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة، ضمن إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أمر لا بد منه لتنفيذ مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بناء السلام؛

17 - ***تشيد*** بالتعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب، عبر قنوات منها المكتب البرنامجي لمكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا، الواقع مقره في الرباط، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، عبر قنوات منها مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، الواقع مقره في الجزائر العاصمة، في دعم جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا، وتحيط علما بالتعاون الجاري في الفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛

18 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل، في أبكر مرحلة ممكنة، التخطيطَ المتكامل لإجراءات انتقال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وتخفيضها وتصفيتها واتباعَ نهج شامل ومنسق في تلك الإجراءات، وذلك في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور الوثيق مع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة، للحفاظ على المكاسب التي تحققت ودعم الانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين؛

19 - ***تقدر*** المبادرات الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، وتقر في هذا الصدد بأهمية جائزة الأمم المتحدة لنيلسون روليهلالا مانديلا، التي تعترف بالبعد الإنساني في تعزيز السلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وتنوه في هذا الصدد بحفل توزيع الجائزة الثالث الذي أقيم في تموز/يوليه 2025؛

20 - ***تشدد*** على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 في أفريقيا، وجميع قرارات المجلس اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[7]، وتقر بدور المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القارة، وتشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في النهوض بهذه الخطة، وتحيط علما في هذا الصدد بتوقيع مذكرة تفاهم بين شبكة القيادات النسائية الأفريقية ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا؛

21 - ***تعيد تأكيد*** المساهمة الهامة والإيجابية للشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن، وتلاحظ الحاجة إلى النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الجامع للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات في المؤسسات والآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وفقا لقرار مجلس الأمن 2250 (2015) المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015؛

22 - ***تقر*** بالحاجة إلى السعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في آن واحد، وتعترف بدور خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، وتهيب في هذا الصدد بكيانات الأمم المتحدة مواصلة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة؛

(7) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

التنمية

23 - ***ترحب*** باعتماد الخطة العشرية الثانية (2033-2024) لتنفيذ خطة عام 2063، وتحث على بذل المزيد من الجهود لدعم تنفيذ الخطة باعتبارها خريطة طريق لتحول أفريقيا، وهي الخطة التي تحدد سبعة طموحات كبرى للقارة لتحقيق الأولويات والأهداف والغايات الرئيسية في السنوات العشر المقبلة وتبين المشاريع الرئيسية التي سيكون لها تأثير كبير، وتعترف بمساهمة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتتطلع إلى تدعيم جهود الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الوكالة؛

24 - ***تعيد تأكيد*** أهمية مواءمة الدعم الدولي مع أولويات أفريقيا الخاصة، بهدف تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي في توطين الخطتين وتنفيذهما ورصدهما؛

25 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يعجلوا بالوفاء بالتزاماتهم ودعم تنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية[8] وخطة عام 2030 وخطة عام 2063 تنفيذا تاما وعاجلا، وتسلم في الوقت نفسه بأهمية تسخير التكنولوجيات التحوُّلية الجديدة للنهوض بالتنمية المستدامة في القارة وسد الفجوة الرقمية التي تقوض حاليا الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية؛

26 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز، تحت قيادة المنسقين المقيمين، ووفقا لولايتهم، دعمها للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي وتنسيقها معهما، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، بطرق منها تعزيز القدرات الوطنية ومواءمة البرامج مع الأولويات الوطنية؛

27 - ***تشجع*** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المتمثلة في الجوع والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تعبئة الموارد المحلية وتخفيف عبء الديون، بطرق منها إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والتكامل الإقليمي، والتجارة بين البلدان الأفريقية، من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها، ودعم القطاع الخاص، وريادة الأعمال، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا وفقا لشروط متفق عليها؛

28 - ***تهيب*** بالأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة مسألة القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما يتماشى مع ولاياتها، وتشير في الوقت نفسه إلى أهمية معالجة مسألة الأمن الغذائي وبناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص عمل، فضلا عن الشراكات الزراعية لمكافحة الجوع، ومبادرات تعميم التعليم الابتدائي، وإلغاء الديون، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

29 - ***تؤكد*** ضرورة مواصلة توطيد الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي يجري بين نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس مفوضية

(8) القرار 1/63.

الاتحاد الأفريقي، للمضي قدما في التنفيذ المشترك لخطة عام 2063 وخطة عام 2030، بدعم من المنتديات المشتركة على مستوى النظراء بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا، في حدود الموارد المتاحة، لضمان استمرار دعم ومتابعة هذا التنسيق الاستراتيجي الرفيع المستوى بين المنظمتين بشأن التنمية المستدامة؛

30 - ***تشدد*** على أهمية الدعم المعزّز المقدَّم من الشركاء الإنمائيين والنظام المتعدد الأطراف لبناء وتعزيز القدرة على الصمود ومؤسسات الدولة ونظم الحوكمة الفعالة، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات، وذلك بطرق منها زيادة المساعدة المالية والخبرة التقنية وبناء القدرات؛

31 - ***تقر*** بالإسهام المهم الذي تقدمه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ نشأتها في تحسين الحوكمة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتدعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى توفير قدر كبير من الدعم المالي الطوعي ودعم بناء القدرات لتعزيز الآلية والنهوض بأنشطتها، وتشير إلى طلبها وضع مبادرة بالاشتراك مع الآلية بشأن تعزيز الحوكمة الإلكترونية في أفريقيا من خلال الابتكار في مجال السياسات والتكنولوجيات المحدِثة للتحوّل؛

32 - ***ترحب*** بتوقيع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مذكرة إعلان نوايا بشأن التعاون في مجال الدعم التشغيلي ومذكرة تفاهم بشأن تنفيذ برنامج تبادل المعارف والخبرات، وتهيب بكيانات الأمم المتحدة أن تواصل، حسب الاقتضاء، تعميق تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في جميع المجالات؛

33 - ***ترحب أيضا*** بالجهود القوية التي بذلها الأمين العام وبالتقدم الذي أحرزه بالفعل نحو تحقيق التوزيع العادل والمنصف من حيث التوازن بين الجنسين واستقدام الموظفين، بما في ذلك جهوده الأقوى نحو تحقيق التمثيل الجغرافي المنصف، عند التوظيف في الأمانة العامة، مع ضمان أعلى مستويات الكفاية والمقدرة والنزاهة، وفقا للمادة 101 من الميثاق؛

34 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة 95
5 أيلول/سبتمبر 2025